تحليل جغرافي لمؤشرات التنمية الحضرية المستدامة في مدينة العامرية/ محافظة الأنبار

Geographical Analysis of Sustainable Urban Development Indicators in Amiryah Town, Anbar Governorate

د. ضياء خميس علي
أستاذ
جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية– قسم الجغرافية

د. حميد حسين فرحان
أستاذ مساعد
جامعة الأنبار – كلية التربية للبنات قسم الجغرافية

Dr. Dhyaa Khamis Ali
Professor
University of Anbar-College of Education for Human Sciences
Department of Geography

Dr.Hameed Hussein Farhan
Assistant professor
University of Anbar College of Education for Girls-dep geography

edw.moon57471@uoanbar.edu.iq
edw.hmydaldlymy828@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: تحليل ، مؤشرات ، تنمية ، حضرية ، مستدامة

Keywords: Analysis , Indicators , Development , Urban , Sustainable

الملخص

يهدف البحث إلى تحليل مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة في مدينة العامرية ومقارنة تلك المؤشرات وأوزانها مع العراق ومحافظة الأنبار ، وذلك باستخدام أساليب التحليل الكمي كالمتوسط الحسابي والأهمية النسبية والتوصل إلى مراتبها كل حسب المؤشر إزائه.

من خلال المسح الميداني والبيانات المتوفرة تبين أن هناك اتجاه بلدي في اعتماد مفهوم التنمية الحضرية المستدامة في مدينة العامرية ، وكان ذلك واضحا في استدامة شبكات النقل والطرق الحديثة التي فتحت المدينة وأخرجتها من عزلتها ، وتطوير مستوى الخدمات المجتمعية الموجهة لخدمة سكان المدينة ورفع جودة الحياة فيها ، فضلا عن رفع كفاءة شبكات البنى التحتية وزيادة مرونتها مع الزيادة السكانية في المدينة ، وبقية مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة التي تباينت بين السلب والإيجاب في تحقيق أجندة التنمية الحضرية المستدامة لعام ٢٠٣٠ .

Abstract

The aim of this study is to compare the indicators of sustainable urban development and their weights in Iraq and the Anbar Governorate. To do this, the research will analyse the indicators of sustainable urban development in the city of Amriyah and compare them with those indicators' weights there. The results of the field survey and the data at hand revealed that the city of Amriyah is following a municipal trend in embracing the idea of sustainable urban development. The development of the level of community services aimed at supporting the city's citizens and enhancing quality of life in it, as well as the sustainability of transportation networks and new highways that opened the city and pulled it out of its isolation. Along with improving infrastructure network efficiency and adaptability to the city's growing population, other sustainable urban development indicators also varied in their support of the 2030 sustainable urban development agenda, showing both positive and negative trends.

المقدمة والإطار النظري:

تعد التنمية المستدامة حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم إذ تضمن استمرارية الحياة الإنسانية وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد ، لذا أصبحت بأبعادها المختلفة محل اهتمام الكثير من الباحثين في مختلف الاختصاصات ، وقد أخذت بعدا مهما عبر توالي المؤتمرات والمنتديات والندوات التي تنظمها وتشرف عليها منظمة الأمم المتحدة وفي ظل هذا الاهتمام بالتنمية المستدامة قامت الكثير من الدراسات والبحوث ساعية إلى تحديد مفهوم واضح لها ووضع المؤشرات والمعايير لقياسها وكذلك لدراستها كخيار تنمويا في جوانب مخصصة كالتنمية الحضرية المستدامة، لذا تعد المدينة المستدامة هي المدينة التي يتم فيها تحقيق انجازات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ، وللمدينة المستدامة إمدادات دائمة من الموارد الطبيعية تعتمد عليها التنمية، وتحافظ على الأمان الدائم من المخاطر البيئية التي تهدد انجازات التنمية ، وبهذا فان التنمية المستدامة وسيلة فعالة في تحقيق التقدم لأي مجتمع وفي ترشيد استخدام الموارد والمحافظة على البيئة وفي مواجهة مشكلات أي مجتمع فقد جاءت لإصلاح ما أفسدته التنمية المستنزفة للبيئة .

واجهت المدن بشكل عام مشاكل حضرية عدة واختلفت بين مدينة وأخرى نتيجة للنمو الطبيعي واختلال توزيع السكان وما يصاحب تلك الظاهرة من مشاكل كثيرة كمشكلة السكن والامتدادات العمرانية العشوائية داخل وعلى أطراف المدن وتلوث البيئة الحضرية ومشكلة الضغط على خدمات البنى الارتكازية وشبكات النقل وغيرها من المشاكل التي تحول دون توفير بيئة حضرية مناسبة للسكان التي لا تخلو منها منطقة الدراسة بسبب استخدام الأساليب التقليدية في التخطيط والقائمين عليه من غير الاختصاص وسوء التوزيع في مختلف الخدمات وعدم استخدام الأساليب العلمية الحديثة المستدامة للتعامل مع هذه المشاكل مما وصل الأمر إلى استنزاف الموارد الطبيعية والبشرية على حد سواء، وبهذا جاء هذا البحث لتحليل مجموعة من المؤشرات الحضرية التي تعمل على قياس أداء سير التنمية الحضرية في منطقة الدراسة ومدى تقدمها نحو الاستدامة ومدى إمكانيتها في حل المشاكل الحضرية التي تعاني منها .

أولا: هدف البحث

معرفة واقع التنمية الحضرية المستدامة في مدينة العامرية في ضوء مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة المحلية والعالمية بحسب ما متوفر لدى الجهات الحكومية المتخصصة من بيانات .

ثانيا: مشكلة البحث

لغرض بحث مشكلة البحث وفقا للمنهج الجغرافي ، فقد تم صياغتها بالسؤال الآتي: ما واقع التنمية الحضرية المستدامة في مدينة العامرية في ضوء المؤشرات العالمية للتنمية الحضرية المستدامة (مؤشرات التمكين) التي هي إحدى أصناف المؤشرات الحضرية التي تعمل على قياس أداء سير التنمية الحضرية ومدى تقدمها نحو الاستدامة ومدى إمكانيتها في حل المشاكل الحضرية في منطقة الدراسة .

ثالثا: فرضية البحث

يمكن صياغة الفرضية وفق السؤال السابق على النحو التالي : في ضوء مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة والمختارة والتي تعد خريطة طريق نحو المضي قدما لتطوير وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في منطقة الدراسة لم يظهر تقدما ملحوظا في تحقيق أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ .

رابعا: أهمية البحث ومبررات اختياره

تعد مؤشرات التنمية الحضرية أدوات قياس حالة التنمية وفق سلم أولويات يتم تحديدها في الاستراتيجية الشاملة للتنمية المستدامة ، فكلما زادت المؤشرات الحضرية كان تقييم حالة التنمية أكثر دقة ، وبهذا فان وضع المقاييس العددية للتنمية المستدامة يسهم في إظهار مدى الارتباط بينها وبين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فقد تكون على شكل أرقام ولكن لا توحي بما نريد معرفته ، لذلك نحن بحاجة إلى إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة التي تعمل بمثابة المرشد والموجة في تحديد الأهداف وعمليات اتخاذ القرارات التخطيطية لقياس الأداء تحقيق التنمية المستدامة .

وتم اختيار موضوع البحث " تحليل جغرافي لمؤشرات التنمية الحضرية المستدامة في مدينة العامرية " لأسباب منها :

١- الاهتمام المتزايد عالميا في الآونة الأخيرة في تحقيق وتطوير أهداف أجندة التنمية المستدامة للمضي قدما إلى تحسين واقع البيئة الحضرية وجعلها أكثر استدامة .

٢- تحليل المؤشرات الأكثر فاعلية في التنمية الحضرية المستدامة وبحسب ما متوفر لدى وزارة التخطيط العراقية لإيصال منطقة الدراسة إلى نسب اقل من المشاكل الحضرية التي تعاني منها .

خامسا: حدود منطقة الدراسة

١- الحدود المكانية

نقصد بها الحدود الحضرية للمدينة والتي تفصلها عن الريف وتتمثل الحدود في المساحة التي يشغلها مركز المدينة وبحدود فلكية تتمثل عند تقاطع دائرتي عرض ٢٥ ̄،٣٢° و٣٣، ̄٤٧° شمالا مع خطي طول ٤٣ ̄،٣٨° و ١٠ ̄،٤٤ °شرقا .(خريطة ١) .

الخريطة (١)

موقع مدينة العامرية من العراق ومحافظة الانبار

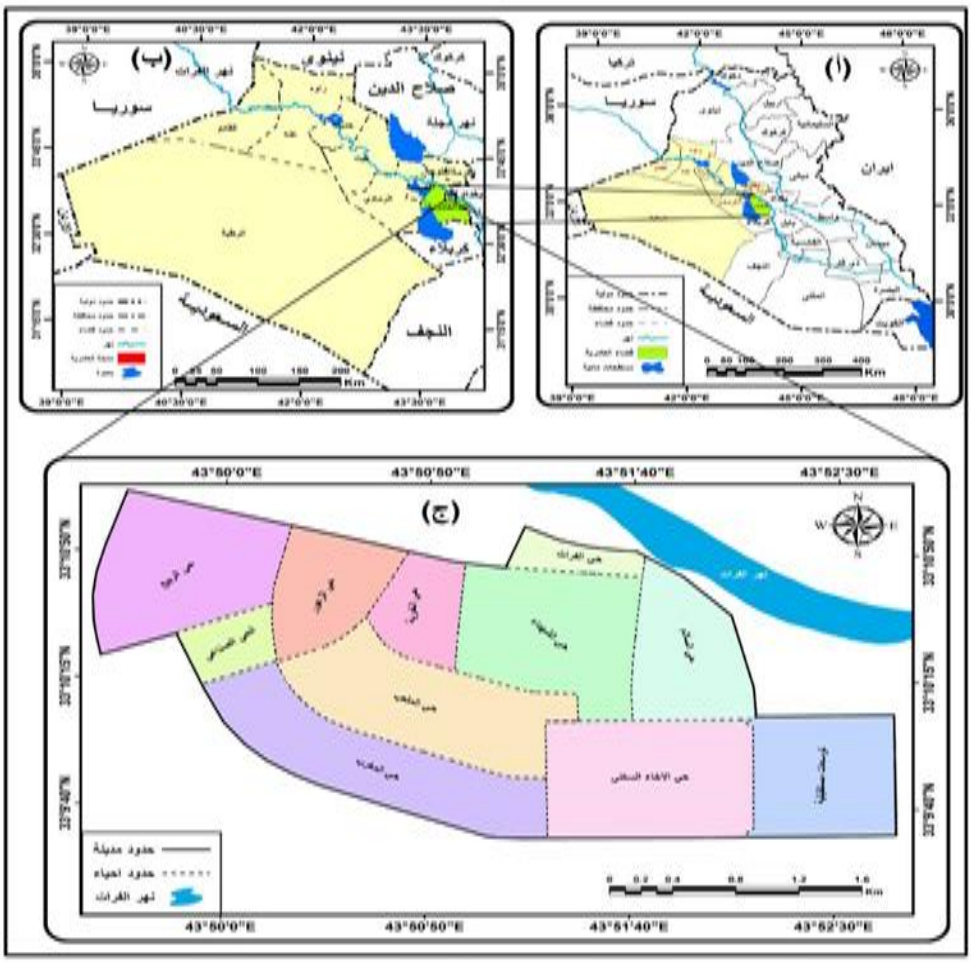

المصدر :١- وزارة الموارد المائية ، مديرية المساحة العامة ، خريطة العراق الإدارية لسنة ٢٠٢٣، مقياس ١: ١٠٠٠٠٠٠، وخريطة الأنبار الإدارية ، مقياس ١: ٥٠٠٠٠٠، ومديرية بلدية العامرية .

٢- الحدود الزمانية :تمثلت للواقع الحالي لعام ٢٠٢٣ .

سادسا : مصطلحات ومفاهيم البحث

تشكل احد أهم الأسس التي تقوي محتوى البحث العلمي ، والتي يستعين بها الباحث في توضيح الرؤى التي يتبناها بالتفصيل مما يتيح وضع أطار عام تدور في سماه خطوات البحث قيد الانجاز .

١- التحضر

يشير التحضر إلى التغير في نسبة سكان المدن وتحديدا ارتفاع هذه النسبة نتيجة لعدة أسباب نتج عنها تغيرات في النظم الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسية والتقنية التي تحدث في المجتمع ، وتتأثر بعوامل جغرافية محلية أو تاريخية جعل المدن تستحوذ على متغيرات عدة منها الحجم السكاني والوظائف والتأثير في الظهير التابع لها ، والعلاقة المتبادلة بينها وبين المدن الأخرى في الإقليم ، ومدى التنمية وكثافة شبكة النقل وتعرف هذه بالهيمنة الحضرية (السهلاني ، سميع جلاب ، ٢٠٢٢).

ويعد التحضر هو سبب رئيسي لظهور العديد من مشاكل المدن ، كالتوسع الحضري وما ينتج عنه من مشاكل الإسكان والفقر والبطالة والتوسع العشوائي والمناطق الفقيرة على أطراف المدن والضغط على الخدمات ، ولكن له القدرة على خلق تغيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية هائلة ، وله القدرة على توفير فرص خلق استدامة حضرية من خلال استغلال امثل للموارد واستخدامها بكفاءة عالية .

٢- الحضرية

يقصد بالحضرية الإنتاج النهائي لعملية التحضر وعوامله والأسباب والقوى الدافعة إليه ، فهي عملية تغير نوعي في أنماط سلوك الناس ومجموعة التنظيمات التي افرزوها ومارسوها في حين يعرف التحضر على انه حضارة المدن وحياة سكانها(بن غضبان ، فؤاد محمد شريف، ٢٠١٥) . لذلك يرتبط الاثنان بمفهوم المدينة ؛ إذ لا يمكن التحدث عن التحضر في بعده الكمي أو الكيفي أو الحديث عن الحضرية في غياب المجالات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية ، لذلك فالعلاقة بينهما علاقة جدلية وتفاعلية الفصل بينهما غير ممكن ، ولهذا ارتبط مفهوم الحضرية بالتصنع المركزي للمدن والمنظمات والشبكات الاجتماعية والأحياء السكنية فهو بمثابة المكان الذي يوفر جميع الإمكانيات التنموية(الدليمي ، آلاء هاشم كربول ، ٢٠٢٢)

٣- التنمية المستدامة

نشأ مفهوم التنمية المستدامة بعد أن لم يحقق مفهوم النمو الاقتصادي ومن بعده مفهوم التنمية الطموحات على المستوى البعيد ؛ إذ إن تلك النماذج تركز على المكاسب التي تحققها التنمية على المستوى القصير ، دون النظر إلى مستقبل الأجيال اللاحقة في عملية

تطوير الأرض والمدن والمجتمعات ، وبهذا إتباع الاستدامة كمنهج بسبب حالة التدهور التي يعاني منها العالم لاسيما على مستوى البيئة الحضرية(الدليمي ، محمد دلف احمد ، ٢٠٠٩) .إذا هي تنمية حقيقية مستمرة يديم استمراريتا شعار(الإنسان هو الهدف والغاية)، وتؤكد التوازن بين البيئة بكافة أبعادها الذي ينتج عنه تنمية الموارد الطبيعية وتمكين الموارد البشرية على وفق إستراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل من خلال المشاركة الجماهيرية مع الحفاظ على خصوصيات المجتمعات من اجل استقرار النمو السكاني ووقف التدفق السكاني نحو المدن .

٤- المؤشرات الحضرية في إطار أهداف أجندة التنمية المستدامة SDGs .

١- مفهوم مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة

يمكن أن يعرف المؤشر على انه مقياس يلخص أو يختزل معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة هو يجيب عن أسئلة محددة يستفسر عنها صناع القرار ، والمؤشرات تزودنا بمعلومات عن الأنشطة والظواهر أو السياسات والخطط التنموية ، وعلية فان المؤشر بشكل عام هو أداة لقياس نتائج تحقيق الأهداف قد يكون مقياسا كميا أو نوعيا يستخدم لقياس ظاهرة أو أداء محدد وكيفية عمل الأنشطة خلال مدة زمنية معينة فان تلك المؤشرات تكشف سير اتجاهات الظاهرة ايجابيا أو سلبيا لتحديد نقاط الضعف والقوة فيها(الحماقي، ايمن محمد حافظ ، ٢٠٠٥). أما بخصوص مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة فيقصد بها البيانات الخام القابلة للقياس سواء كانت كمية أو كيفية أم زمانية التي نستمدها من البيئة الحضرية بكافة جوانبها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو المؤسساتية تهدف التوصل إلى إجابات كاملة ودقيقة لتقييم الأداء والانجاز خلال مدة محددة وتعد وسيلة لتحديد المشكلات التي تعاني منها ، ومن ثم رسم السياسات بما يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لحل تلك المشكلات الناتجة عن هذه المتغيرات .

٢- تصنيف أنواع المؤشرات

نحن بحاجة إلى أعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة بكل مرحلة من مراحل تنفيذها فهي بمثابة الموجة إلى تحديد الأهداف واتخاذ القرارات بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة ، إذ يقتضي التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والترفيه الاجتماعي واحتياجات البيئة في عملية التنمية وتغير أنماط صنع القرار(سردار ، عبد الرحمن سيف ، ٢٠١٥).ويمكن تصنيف المؤشرات الحضرية المستدامة بمحورين رئيسيين هما: (the design for sustainability)

١- محور السياسات ففي هذا المحور تصنف المؤشرات الحضرية لمؤشرات تقيس الأهداف وأخرى تقيس الأداء ومدى تقدمه نحو الاستدامة في مرحلة التخطيط لتحقيق الأهداف المنشودة

وتسمى "مؤشرات تمكين" وان لهذه المؤشرات دور مهما في رسم وتحديد الرؤية للنتائج والأهداف المرجوة .

٢- محور التحليل والدراسات ففي هذا المحور تصنف المؤشرات الحضرية لمؤشرات تقيس الأثر على البيئة الحضرية أي العوامل المتغيرة والعوامل المستقلة المؤثرة في تغير العامل المستهدف بالدراسة وتسمى مؤشرات التعزيز فهي تظهر بعد الانتهاء من التنفيذ فلها دور مهم في تقييم النتائج ومدى استمرار سيرها في تحقيق الأهداف الموضوعة .أما أنواع مؤشرات التنمية المستدامة فقد حددت الأمم المتحدة في فصول وثيقة ريو أربع فئات وهي المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئة والمؤشرات المؤسسية كما موضح في الجدول (١)ويتمثل التركيز الرئيس للأمم المتحدة في وضع قائمة بمؤشرات الاستدامة في إطار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمساعدة المخططين وصانعي السياسات على فهم الإمكانات الشاملة للأبعاد .

الجدول (١)

المؤشرات العالمية للتنمية الحضرية المستدامة

المؤشر	مكوناته
مؤشرات اقتصادية واجتماعية	أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية ومشاكل القطاع الخاص .ب- مؤشر الاستثمار والقطاع الخاص .ت- معدلات الجريمة .ث- عدد المنشئات الصناعية بحسب نوعيتها وحجمها . ج- مؤشرات قياس الفقر الحضري والبطالة .ح- تحقيق المساواة بين الجنسين .خ- الأمن المجتمعي .
مؤشرات النقل	أ- متوسط زمن الرحلة ب- نسبة الإنفاق السنوي على الطرق لكل شخص بالمدينة . ت- معدل ملكية السيارات .ث- أطوال الطرق ومساحتها ونوعيتها .
مؤشرات الإدارة البيئة	أ- نسبة المياه المعالجة .ب- إنتاج النفايات الصلبة لكل شخص .ت- نسبة وسائل التخلص من النفايات الصلبة .ث- مؤشرات تلوث الهوائي والمائي والضوضائي والبصري.
مؤشرات الإسكان	أ- حيازة السكن . ب- أنواع السكن. ت- نصيب الفرد من مساحة المسكن .ث- عدد الأشخاص في الغرفة .ج- نسبة

المؤشر	مكوناته
	الإيجار من ملك الصرف . ح- الكثافة السكانية العامة . خ- مؤشرات المناطق العشوائية .
مؤشرات الخدمات العامة و الارتكازية	أ- نصيب الفرد من أسرة المستشفيات .ب- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة . ث- توقيع الميلاد والحي (الحياة عند الميلاد) بحسب الجنس . ج- نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية . ح- معدل التسرب في المرحلة الابتدائية والثانوية والجامعة . خ- معايير معدلات :عدد طلاب / معلم ابتدائي ، ثانوي . عدد طلاب / أستاذ جامعي . د- خدمات شبكة الماء والصرف. ذ- خدمات الصرف الصحي .ر- خدمات الكهرباء . ز- خدمات الاتصالات . س- خدمات البلدية (النفايات الصلبة – الشوارع المحلية – المتنزهات)ش- الخدمات المحيطة بالسكن .

المصدر: الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، البند ٢، ٢٠١٥ ، ص٣٥-٣٦.

٣- الروابط الرئيسة للهدف ١١ مع أهداف التنمية المستدامة ودورها في حل المشاكل الحضرية .

ويمكن تناول هذا الموضوع بشقين :

١- خطة أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ .

وهي مجموعة من الأهداف قدمتها منظمة الأمم المتحدة من اجل التنمية المستدامة والأمن والسلام على شكل رؤى تضمن حقوق الإنسان ومن الممكن تطبيقها على كافة شرائح المجتمع ولكل البلدان بما في ذلك الأكثر تقدما ، وتتكون من ١٧ هدفا كما في الجدول (٢) تهدف إلى تكريس الجهود من اجل القضاء على

الجدول (٢)

أهداف التنمية المستدامة SDGs

الاهـــــــــــــــداف الرئيسية	
الهدف ١	القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان
الهدف ٢	القضاء التام على الجوع
الهدف ٣	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبرفاهية ولجميع الأعمار
الهدف ٤	التعليم الجيد المنصف للجميع وضمان فرص التعليم لمدى الحياة

الهدف ٥	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
الهدف ٦	توفير المياه وخدمات الصرف الصحي الجيد
الهدف ٧	ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وبكلف ميسورة
الهدف ٨	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والكامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع
الهدف ٩	إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع وتشجيع الابتكار
الهدف ١٠	الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الهدف ١١	جعل المدن والمستوطنات البشرية مستدامة و شاملة للجميع
الهدف ١٢	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدام
الهدف ١٣	معالجة حالة التغير المناخي وآثاره من خلال تنظيم الانبعاث وتطوير الطاقة المتجددة
الهدف ١٤	حفظ البحار والمحيطات والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام
الهدف ١٥	حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي
الهدف ١٦	السلام والعدالة والمؤسسات القوية
الهدف ١٧	إحياء الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة

المصدر: الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، البند٢ ، ٢٠١٥،ص٣٥-٣٦.

الفقر بجميع أشكاله ومعالجة تغير المناخ مع ضمان الوصول إلى كل الأشخاص ولجميع الأمم وإشراكهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تدعو إلى تعزيز الرخاء والعمل على حماية الأرض من خلال إتباع سياسات واستراتيجيات تتبنى النمو الاقتصادي وتلبية احتياجات الصحة والتعليم وتتصدى لتغير المناخ وحماية البيئة عموما.

ثانيا: الروابط الرئيسية للهدف ١١ مع أهداف الأجندة ودورها في حل المشاكل الحضرية.

يتصدى المجتمع الدولي لأهم المشاكل الحضرية الناتجة من التوسع الحضري من خلال صياغة مجموعة من الأهداف التي تصب نحو تنمية حضرية مستدامة لاسيما "الهدف١١ " الجدول (٣) والخاص بقضايا.

الجدول (٣)

الهدف (١١) من أهداف التنمية المستدامة في المدن لعام ٢٠٣٠

الأهداف الثانوية	الغايات	المؤشرات
11-1	ضمان حصول الجميع على مسكن وخدمات أساسية ورفع مستوى الأحياء الفقيرة	نسبة السكان الذين يعيشون في أحياء فقيرة أم مستقرات غير رسمية
11-2	توفير إمكانية الوصول بنظم نقل آمنة وقليلة الكلفة	–نسبة السكان الذين تتوفر لهم وسائل النقل العام بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة. –تكلفة وراحة وسائل النقل العام لاستخدام السيارة
11-3	تعزيز التوسع الحضري الشامل والمستدام وتخطيط إدارة المدن بشكل مشترك ومستدام	–نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني . –نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية ويعمل بانتظام ويدار بطريقة ديمقراطية .
11-4	تعزيز الجهود للوصول إلى حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي	نصيب الفرد من مجموع النفقات التي تنفق لصون وحماية وحفظ جميع أصناف التراث الثقافي والطبيعي بحسب نوع التراث ومستوى الحكم ونوع الاتفاق ونوع التمويل المقدم من القطاع الخاص .
11-5	التقليل من الوفيات بسبب تردي الأحوال الصحية والبيئية لاسيما المناطق الفقيرة	–عدد الأفراد المتوفين والمفقودين ومن تأثروا بالكوارث من بين ١٠٠ ألف شخص من السكان . – الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الحيوية وعدد الأعطال التي لحقت بالخدمات الأساسية بسبب الكوارث .
11-6	الحد من الأثر البيئي السلبي والاهتمام بمعالجة الهواء والنفايات الصلبة	–نسبة النفايات الصلبة للمدن التي تجمع بانتظام ويجري تفريقها على نحو كاف من مجموع النفايات الصلبة .
11-7	توفير سبل استفادة الجميع من المناطق الخضراء	متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثل فضاء مفتوح للاستخدام العام وبحسب العمر والجنس

الأهداف الثانوية	الغايات	المؤشرات
	والترفيهية والأماكن العامة بحيث تكون آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها لاسيما النساء والأطفال .	والأشخاص ذوي الإعاقة .
11-8	دعم الروابط بين المناطق الحضرية والريفية عن طريق تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية	نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خططا إنمائية مدنية وإقليمية وتدمج التوقعات السكانية والاحتياجات من الموارد بحسب حجم المدينة .
11-9	اعتماد سياسة متكاملة لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد ومواجهة الأزمات والكوارث	عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث . -نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث .
11-10	إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام مواد محلية	نسبة الدعم المالي المخصص المقدم إلى اقل البلدان نموا لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد باستخدام مواد محلية .

المصدر: الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير الأمم المتحدة للمستقرات البشرية ، البند٢، ٢٠١٥، ص١٦-١٧.

المدن والمستقرات البشري بوجه العموم والذي يلزم بان تكون المدن شريكة في التصدي لتحديات الاستدامة من خلال تعزيز التخطيط الإنمائي محليا وإقليميا وتعزيز العلاقة الايجابية في إطار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء ، كما إن الاقتصاد الحضري أمر مهم وحاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، لذلك يدعو المجتمع إلى إتباع منهج مكون من جانبين الأول أن المدن تحتاج إلى معالجة الظروف الكامنة مدعومة بأطر تنظيمية فعالة وشفافة وقيادات وهياكل أساسية فعالة (الطاقة، المرور والنقل، والمياه، والصرف الصحي) ونظم مالية حضرية توفر التمويل المستدام للمدن ، وتخطيط استخدام الأرض ، أما الثاني فهو يشير إلى أن تكون المدن سباقة في تيسير عملية التنمية الاقتصادية(United Nations,2016)

لذا تعد التنمية في المستقرات البشرية شرطا أساسيا لتحقيق معظم أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ SDGs وليس الهدف (١١) الذي يدعو إلى جعل المدن والمستقرات البشرية شاملة للجميع آمنة ومرنة ومستدامة بل جميع الأهداف مع تداخلها بعضها مع البعض يمهد النجاح في تحقيق الغايات الواردة في إطار الهدف ١١ ؛ إذ تترابط هذه الأهداف العريضة فيما بينها على الرغم إن لكل منها أهدافا صغيرة محددة خاصة به تمثل في مجموعها ١٦٩ غاية ، وبهذا يحدد الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة الغايات الثانوية التي تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي يوجد حولها توفق كبير في الآراء . فعن طريق مؤشرات الأجندة نخرج بمجموعة من المؤشرات التخطيطية الحضرية لأداء الجهات المسؤولة عن المدينة في مجال التنمية الحضرية المستدامة لتحسين نوعية الحياة في المدن والقضاء على المشاكل التي تعاني منها والعمل على استمراريتا وتنميتها .

المبحث الأول

منطقة الدراسة

تتبع مدينة العامرية إداريا لمحافظة الأنبار غرب بغداد ، ولها حدود جغرافية مهمة في البلاد من جهة الشمال تحدها مدينة الفلوجة، ومن الجنوب قضاء الحسينية في محافظة كربلاء أما من جهة الشرق يحدها قضاء المسيب في محافظة بابل ، في حين يحدها من الغرب قضاء الرمادي مركز محافظة الأنبار .

أماأصل تسميتها فهناك رأيان الأول يرويه كبار السن في المدينة والذي يشير إلى قبيلة استقرت هناك تدعى قبيلة المعامرة وذلك كان في عام ١٧٥٠ ، أما الرأي الثاني فيشير إلى أن التسمية اشتقت من الأعمار أي أعمار الأرض واستصلاحها ، وبعد البحث والتحري لم يتم العثور على أي جذور تاريخية تدعم هذا الرأي ؛ لذلك فان الرأي الأول هو الأقرب إلى التسمية بدليل أن المنطقة التي تجاور المدينة تسمى المسارية نسبة إلى فخذ المسارة من قبيلة بني عامر.(الفهداوي ، سعيد عراك حسين،٢٠١٧)

كانت منطقة الدراسة قبل ستينات القرن الماضي عبارة عن مستقرة نشاطها الاقتصادي الزراعة وتربية الحيوانات اكتسبت صفتها الإدارية كمركز ناحية بالأمر الحكومي المرقم ٥٩٨ في عام ١٩٦١(الدليل الإداري لمحافظة الأنبار)الذي أعطاها الصفة الحضرية التي يجب أن تتوفر فيها المؤسسات الإدارية والخدمية والوظيفية ومع ذلك بقت كمستقرة يغلب عليها الطابع الريفي بدفع من الحكومة آنذاك من خلال تشييد عدد من الدور بلغ ٣٠ دارا لإيواء الفلاحين بقصد تشجيعهم على البقاء وممارسة النشاط الزراعي وكان ذلك في عام ١٩٦٧ واكب ذلك ظهور معالم التطور الوظيفي والخدمي ؛ إذ تم تشييد مدرسة ابتدائية وفي عام ١٩٧٠ تم بناء مديرية الجنسية والأحوال المدنية والمستوصف البيطري والمركز الصحي تبعها في عام ١٩٧٣ إنشاء بناية مديرية الناحية ومع هذه التطورات تميزت المدينة بنمو بطيء جدا وبعشوائية دون تخطيط انعكاسا لمقومات الموقع والموضع والدور الوظيفي المتواضع وقلة الإمكانيات الاقتصادية المتاحة مما انعكس على صغر مساحتها والبالغة ٧٨هكتار (الفهداوي ،سعيد عراك حسين ،٢٠١٧)وفي عام ١٩٧٨ شهدت المدينة وضع أول مخطط أساس ذي الرقم ٦٦٦/ب ، إلا أن هذا المخطط لم ينفذ بسبب التجاوز على الأراضي الزراعية ، مما اضطرت الجهات التنفيذية إعادة النظر فيه وتعديله بعد حذف الأراضي الزراعية وكان ذلك في عام ١٩٧٩(العيساوي ،كاظم جاسم محمد ،٢٠٠٧)لكن هذا المخطط هو الآخر لم ينفذ إلا بعد أن شرعت الأجهزة الحكومية المركزية في تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى على مستوى العراق ، لتشمل مدينة العامرية .وشهدت مدينة العامرية في مطلع الثمانينات من القرن الماضي تطورا عمرانيا لاسيما بعد إن أقدمت الحكومة بالتعاون مع شركة

هونداي الكورية إلى إنشاء مجمع سكني جنوب المدينة بواقع ٣٤٦ وحدة سكنية مما أدى إلى توسع المدينة بشكل ملحوظ ؛ إذ بلغت مساحتها ٥٢٣،٤ هكتار في نهاية التسعينات من القرن الماضي هذا ما دعا بالجهات المختصة بأعداد تصميم أساس جديد ذي الرقم ٥١٥ في عام ١٩٩٨ يتناسب مع الزيادة السكانية من جراء الهجرة الوافدة إلى المدينة والضغط على استعمالات الأرض ومواكبة التطورات الحضارية ، بعد إن أصبحت المدينة تتكون من ٩ أحياء سكنية وحي صناعي ، وفي عام ٢٠١٦ تم رفع مستوى ناحية العامرية إلى قضاء في ضوء مصادقة مجلس النواب على الرغم من افتقارها للكثير من مظاهر التحضر والتنمية التي تدعوا إلى إعادة النظر في الكثير من المشاكل الحضرية وفق مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة من اجل التطلع إلى مستقبل أفضل .

المبحث الثاني

واقع مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة في مدينة العامرية

من اجل تطبيق مفهوم التنمية الحضرية المستدامة بمنهجها ومفهومها تطلب الأمر التعرف على مكامن الخلل في جوانب الحياة الحضرية ، وضمان استغلال امثل للموارد المتاحة من جهة أخرى ، فقد كان من الضروري إيجاد إطار عام للمؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مستوى التنمية في مدينة العامرية ومدى اقترابها من مؤشرات أجندة التنمية المستدامة SDGs٢٠٣٠ ،ونتيجة صعوبة توفير جميع المؤشرات في جميع القطاعات بسبب عدم توفرها لذلك ارتأينا الاكتفاء بالمؤشرات الموجودة لدى وزارة التخطيط بعد مقارنتها على مستوى العراق ومحافظة الأنبار وعلى النحو الآتي :

١- قطاع الإسكان

تشمل مؤشرات الإسكان توفير السكن وكفايتها والقدرة على تحمل تكاليف المسكن الملائم والسكان الحضريين الذين يسكنون في سكن غير مناسب ونسب العشوائيات في المدن ، وتعد هذه من المؤشرات بشكل مباشر على أفراد المجتمع ، ومن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وقليلة التكلفة وآمنة .ومن خلال تحليل جدول (٤) نرى أن واقع مؤشرات

الجدول (٤)

واقع مؤشرات قطاع الإسكان على مستوى العراق والأنبار ومدينة العامرية

مؤشرات السكان والعشوائيات	العراق	الأنبار	منطقة الدراسة
نسبة السكان الحضريين الذين لا يسكنون في سكن غير لائق	9,9%	8,1%	4%،22
نسبة التجمعات العشوائية	16%	10,2%	6%،13

المصدر:١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية ، بيانات غير منشورة ، . ٢- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء الأنبار ، بيانات غير منشورة .

قطاع الإسكان في عموم العراق لم يتوفر منه فقط مؤشرين من أصل ٩ مؤشرات هما نسبة السكان الحضريين الذين يسكنون في سكن غير لائق والبالغ (٩،٩%) ومؤشر العشوائيات والبالغ (١٦%) وتكاد تكون نسبة مرتفعة بسبب انتشارها في مساحات واسعة في كثير من المدن العراقية تختفي فيها كثير من مظاهر الحضرية ، إما على مستوى محافظة

الأنبار فقد بلغت النسبة (٨،١%) للسكان الحضريين و(١٠،٢%) للعشوائيات أي تحل المرتبة الخامسة في أعداد العشوائيات وحجمها في العراق ،أما على مستوى منطقة الدراسة فقد بلغت نسبة السكان الحضريين الذين لا يسكنون في سكن غير لائق ٢٢،٤% و١٣،٦% للعشوائيات.

٢- قطاع الإدارة البيئية

تمثلت بمؤشرات التلوث وكفاءة استخدام الموارد البيئية ؛ إذ تشير الاستدامة إلى تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي وبيئي ، وتهدف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ إلى الحد من الأثر البيئي السلبي لمدن وحسن إدارة النفايات البلدية بطرق صحيحة ، تماشيا مع غايات الهدف ١١ من أهداف التنمية الحضرية المستدامة . ومن خلال تحليل الجدول (٥) الذي يعبر عن واقع هذا القطاع نلاحظ إن النسبة المئوية للنفايات الصلبة الناتجة من المناطق الحضرية في العراق بلغت (٥٣،١%) وفي محافظة الأنبار على مستوى الحضر بلغت (٢٣،٥%) في حين بلغت في مدينة العامرية (٢١%) وهذا يعد مؤشر سلبي ينتج من وراءه مشاكل حضرية كثيرة.

الجدول (٥)

واقع قطاع الإدارة البيئية على مستوى العراق والأنبار ومدينة العامرية لعام ٢٠٢٣

مؤشرات الإدارة البيئية		العراق	الأنبار	العامرية
مؤشر إدارة النفايات	النسبة المئوية للنفايات الصلبة الحضرية	53,1%	23,5%	21%
	كمية النفايات الخطرة المرفوعة (طن/سنة)	1,053	27,5%	19%
	كمية النفايات المتولدة عن كل فرد (كغم /يوم)	1,5%	3,4%	5%،2
مؤشرات التلوث الحضرية	النسبة المئوية للتلوث الضوضائي	٧٢ ديسبل	٧٠ ديسبل	٧١ديسبل

المصدر:١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية ، بيانات غير منشورة .٢- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء الأنبار ، بيانات غير منشورة .

٣- قطاع الخدمات العامة.

شمل هذا القطاع تطور مستوى الخدمات المجتمعية وكفاءة توزيعها في المدينة وسهولة الوصول إليها لجميع فئات المجتمع ، وتعد الخدمات المجتمعية ركيزة أساسية من منظومة الخدمات الموجهة بشكل أساسي لخدمة سكان المدينة ؛ لذلك فهي انعكاس لجودة الحياة في المدينة كما أنها تعطي انطباع واضحا لفهم العلاقة بين الخطط الاستراتيجية وتقيمها بعد التنفيذ، إذ تهدف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ضمن أهدافها السبعة عشر ومنها هدف ٣ إلى ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية لجميع الإعمار والهدف ٤ الذي يضمن التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع مع تعزيز فرص التعلم للجميع ومدى الحياة ، وضمن غايات الهدف ١١ الذي يدعو إلى توفير وتحسين الخدمات العامة وتنسيقها وتوزيعها بحسب النمو للمناطق السكنية ، كما انه يدعو إلى استفادة الجميع من المساحات الخضراء والأماكن العامة ويمكن الوصول إليها بسهولة، فضلا عن توفر تسلسل هرمي للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية ابتداء من الحي السكني داخل المدينة ثم على المستوى الإقليمي والوطني ؛لذلك فان استدامة المجتمع ترتكز في القدرة على التفكير والابتكار على اعتبار أن التربية والتعليم قاعدة الهرم في تطوير الشعوب ، فمن خلال تحليل الجدول (٦) يتبين أن المؤشرات التعليمية في العراق هي ضعيفة جدا مع الاهتمام الكبير بهذا الجانب ، فضلا عن ارتفاع معدل الالتحاق بهذا القطاع ، وهذا يرجع إلى إتباع الأساليب القديمة في التعليم ، والأزمات السياسية التي مر بها العراق وجائحة كورونا العالمية حالت دون توفر الكثير من المؤشرات ، إذ تبين أن مؤشر مقياس نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يسيرون بالمسار الصحيح بلغت (٧٩،٣%) أما في محافظة الأنبار فبلغت (٨٨،٢%) في بلغت في مدينة العامرية (٧٦%) وفي الحقيقة أن هذه النسب مبالغ بها لان واقعنا يعاني من عجز كبير في كافة المجالات .

الجدول (٦)

واقع مؤشرات الخدمات العامة في العراق والأنبار ومدينة العامرية لعام ٢٠٢٣

مؤشرات الخدمات العامة		العراق	الأنبار	مدينة العامرية
المؤشرات التعليمية	نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يسيرون بالمسار الصحيح	79,3%	88,2%	76%
	نسبة المشاركة في التعليم المنظم	32%	28%	25%
	نسبة التسرب في المرحلة الثانوية	2,3%	1,3 %	2,4%

مؤشرات الخدمات العامة		العراق	الأنبار	مدينة العامرية
المؤشرات الصحية	نسبة وفيات الأطفال الأنفاس لكل ١٠٠٠٠٠ولادة حية	31,5%	12,9%	8%
	نسبة وفيات حديثي الولادة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي	13,9%	5,4	3,7
	نسبة الوفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ ولادة حية	24,2%	8,7%	8%
المؤشرات الترفيهية	المساحة المخصصة للشخص الواحد من الخدمات الترفيهية من المناطق الحضرية	10,9 %	8,3%	0,3%

المصدر: ١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية ، بيانات غير منشورة . ٢- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء الأنبار ، بيانات غير منشورة .

والأنشطة الخدمية ، فضلا عن صعوبة جمع البيانات من قبل الجهات ذات العلاقة .كما يلاحظ أن نسب مشاركة في التعليم المنضم منخفضة ؛إذ بلغت في العراق (٣٢%) ، أما في محافظة الأنبار فبلغت النسبة (٢٨%) ، في حين بلغت في مدينة العامرية (٢٥%) ، ويعزى سبب عدم المشاركة من النسب المتبقية إلى كونهم يعملون لدعم أسرهم أو لتدني مستوى الخدمات التعليمية فضلا عن الأضرار التي طالت المؤسسات التعليمة من جراء العمليات العسكرية التي شهدتها المنطقة .أما معدل التسرب في المرحلة الثانوية فيشير الجدول أيضا إلى الانخفاض النسبي لهذا المؤشر ، إذ بلغت النسبة (٢،٣%) مقارنة مع بقية المؤشرات ، وبلغت في محافظة الأنبار (١،٣%) في حين بلغت في مدينة العامرية (٢،٤%) ، وبهذا بلغت نسبة الانجاز التنموي المحلي لهذا الهدف في عموم محافظة الأنبار ومدينة العامرية من ضمنها (٠،١٣٠) أي التاسعة على مستوى المحافظات العراقية ١٨ ، وهذه المؤشرات تدل على إن هناك تطور قليل جدا لكنه يحتاج إلى حث الخطى وجهود إضافية للاقتراب من الهدف ١١ والهدف ٤ ، وبقية الأهداف المرتبطة بها بصورة غير مباشرة .أما بخصوص المؤشرات الصحية فيشير الجدول المذكور ومنها معدل وفيات الأطفال في كافة الأعمار التي تدل على مدى تقدم الدولة ، ومستوى المعيشة ومستوى التنمية الاقتصادية بصورة عامة، فان مؤشر معدل وفيات أطفال الأنفاس لكل ١٠٠ ألف ولادة حية في العراق بلغت نسبته (٣١،٥%) وفي محافظ الأنبار بلغت (٢١،٩%) أما في مدينة العامرية فأظهرت

وزارة الصحة فبلغت (٨%) وهي منخفضة مقارنة مع العراق ومحافظة الأنبار، أي أنه أقل من المعيار العالمي الذي حدد بـ(٧٠%) ،أما مؤشر معدل وفيات المواليد حديثي الولادة لكل ١٠٠ ألف مولود حي/ وفيات التي تطال الرضع بعمر اقل من أربع أسابيع ، وتشير البيانات الواردة في الجدول بان نسبة هذا المعدل بلغت في العراق (١٣،٩%) هذا يدل على أنها أعلى من المعدل العالمي البالغ (١٢%) وفي محافظة الأنبار بلغت (٥،٤%) لكنها بلغت في مدينة العامرية (٣،٧%) وهذا يعد مؤشرا جيد مقارنة بالمؤشر العالمي .أما مؤشر معدل وفيات الأطفال دون السنة الخامسة لكل ١٠٠٠ ولادة حية فارتفعت في العراق لتصل إلى (٢٤،٣%) وانخفضت في محافظة الأنبار ومنطقة الدراسة ؛ إذ بلغت (٨،٧% ، ٨%) على التوالي لذلك فهي أعلى من المعيار العالمي المحدد بأقل من (٥%) وبهذا فإن نسبة الانجاز التنموي المحلي لعام ٢٠٢٠ للهدف٣ لمستوى محافظة الأنبار ومن ضمنها مدينة العامرية هو (٠،١٣٦)أي بتسلسل ١١ ضمن المحافظات العراقية أي لا تزال تحتاج جهد كبير لتخطي المشاكل التي أثرت في كفاءة الخدمات الصحية لاسيما بعد عام ٢٠١٤ من جراء العمليات العسكرية ضد المجاميع المسلحة وما تلاها من أحداث شملت العالم بأسره ومنها جائحة كورونا التي مثلت عقبات أمام مسار التنمية الصحيح .

٤- قطاع خدمات البنى التحتية .

ضمت مؤشرات المياه والكهرباء والصرف الصحي ، إن من أهداف التنمية الحضرية المستدامة في هذا المجال السعي من اجل رفع كفاءة شبكات البنية التحتية وزيادة مرونتها مع الزيادة السكانية وتوسع المراكز الحضرية(بن غضبان ، فؤاد محمد الشريف ، ٢٠١٣) لتلافي الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وتحقيق للاستخدام المستدام وفقا لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لاسيما الهدف ٦ والهدف ٩ . ووفقا للبيانات المتوفرة تمكن من تحديد المؤشرات للعراق ومحافظة الأنبار ومدينة العامرية وكما موضح في الجدول (٧) ؛ اذ يتضح ان المستفيدين من خدمات الماء في العراق بلغت (٣٩،٢%)وهي نسبة منخفضة

الجدول (٧)

واقع مؤشرات خدمات البنى التحتية على مستوى العراق والأنبار ومدينة العامرية لعام ٢٠٢٣

مؤشرات خدمات البنى التحتية		العراق	الأنبار	العامرية
مؤشرات جودة الماء توفره	النسبة المئوية للمستفيدين من خدمات الماء	39,2%	99,7%	90%
مؤشرات كفاءة منظومة الكهرباء	النسبة المئوية للمستفيدين من الكهرباء	98,9%	99%	80%
	النسبة المئوية للذين يعتمدون على الوقود والتكنولوجيا النظيفة	42,7%	30,3%	27%
مؤشرات الصرف الصحي	النسبة المئوية للمستفيدين من خدمات الصرف الصحي	76%	10%	5%

المصدر: ١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية ، بيانات غير منشورة . ٢- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء الأنبار ، بيانات غير منشورة .

أما في محافظة الأنبار فبلغت (٩٩،٧%) في حين بلغت في مدينة العامرية (٩٠%) ، وهذه النسب مبالغ فيها نتيجة التفاوت الكبير في عموم العراق ، لان كثير من مشاريع مياه الشرب رديئة وليست بالمستوى المطلوب ويشوب تنفيذها الفساد أما بخصوص المستفيدين من الكهرباء في عموم العراق بلغت نسبتهم (٩٨،٩%) وفي الأنبار (٩٩%) أما في مدينة العامرية فقد بلغت (٨٠%) وهذه النسب لا تنطبق مع الواقع لأن اغلب السكان يعانون من نقص حاد في الكهرباء بالرغم من صرف مبالغ طائلة على المشاريع الكهربائية ، وفي نفس المؤشر بلغت نسبة السكان المستفيدين من الطاقة والتكنولوجيا النظيفة (٤٢،٧%) في عموم العراق لكنها انخفضت لتصل إلى ((٣٠،٣%) في محافظة الأنبار ، لتنخفض اقل من ذلك في مدينة العامرية إذ بلغت (٢٧%) فهذا يدل على إخفاق مشاركة الطاقة المتجددة في توفير الطاقة على الرغم من امتلاك العراق ومنطقة الدراسة احتياطي كبير جدا من النفط والغاز ، فضلا عن تمتعه بكميات كبيره من الإشعاع الشمسي بنحو ١٨٩٩ كيلو واط /م٢ ، لذلك فطلب يفوق الكمية المعروضة من الكهرباء لاسيما في فصل الصيف ، فإذا ما تم استغلال هذه الكميات في توفير الطاقة الكهربائية مع ما تتسم به الطاقة الشمسية من ميزات التنصيب السريع وتكاليف مناسبة تدفع العراق إلى الاكتفاء الذاتي ولحد من استيراد الكهرباء والغاز الذي يكلف العراق من ٢،٥ إلى ٢،٨ مليار دولار سنويا(الدليمي ، الاء هاشم كربول ،

٢٠٢٢) ، أما مؤشر خدمات الصرف الصحي ، فيشر الجدول أعلاه بان نسبة العراقيين المستفيدين من هذه الخدمة بلغت (٩٧%) وفي محافظة الأنبار بلغت (١٠%) في حين بلغت في مدينة العامرية (٥%) وهذا يرجع إلى قدم محطات الصرف الصحي وعدم كفاءتها فضلا عن مياه المصانع التي تصل إلى مصادر المياه من دون معالجة وكذلك مشاكلها الحضرية أصبحت مياه الصرف الصحي من أهم مصادر التلوث للموارد المائية .وبهذا لا يمكن أن نستدل مبدئيا بان جميع السكان مستفيدين من هذا المؤشر وفق ما أشارت إليه وزارة التخطيط ولكن المشكلة تكمن في عدم وصول هذه الخدمات وفق المعايير التخطيطية بكفاءة وكفاية عالية لسوء التخطيط والإدارة الحضرية مما ينعكس ذلك إلى حدوث مشاكل كثيرة يتحملها السكان المستفيدين منها في منطقة الدراسة مما يستدعي إيجاد السبل الكفيلة لمعالجة هكذا مشاكل .

٥- القطاع الاجتماعي والاقتصادي .

يشمل هذا القطاع مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية ومن أبرزها الفقر والبطالة ومستويات المعيشة للسكان والأمن المجتمعي ؛ إذ تركز التنمية المستدامة ٢٠٣٠ضمن أهدافها السبعة عشر القضاء على الفقر بكافة أشكاله في كل مكان والقضاء التام على الجوع في المدن كون المدينة تمثل الأساس لتطبيق تلك المؤشرات لدفع النمو الاقتصادي وتنويع الوظائف التي لها انعكاساتها الاجتماعية على سكانها. فمن خلال تحليل الجدول (٨) يلاحظ أن معدل البطالة الإجمالي على مستوى العراق بلغ منشورة ، (١٣،٨%) أما على مستوى محافظة الأنبار فبلغت نسبة البطالة (٣٢،٤%) أما في مدينة العامرية فبلغت النسبة (٢٨%) وهي أعلى من المعيار العالمي المقرر بأقل من (٥%)وهذا يرجع إلى تراجع دور النشاطات الاقتصادية المحلية وتفكيك المنشئات الصناعية التي كانت تمثل القاعدة الصناعية في المدينة، فضلا عن ضعف التخطيط الاستراتيجي والاكتفاء بالحلول القصيرة الأمد ، وكذلك اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل رئيس على المنتجات النفطية .أما بخصوص مؤشر عمالة الأطفال ما بين (٥-١٧) سنة فيشير الجدول بان نسبتهم في العراق بلغت (٧،٣%) أما على مستوى محافظة الأنبار فقد بلغت (٦%) في حين بلغت في مدينة العامرية (٣%) ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة الفقر وارتفاع نسبة

الجدول (٨)

واقع مؤشرات القطاع الاجتماعي والاقتصادي على مستوى العراق والأنبار ومدينة العامرية لعام ٢٠٢٣

المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية		العراق	الأنبار	العامرية
مؤشرات البطالة	معدل البطالة الإجمالي	13,8%	32,4	28%
	النسبة المئوية لعمالة الأطفال (٥-١٧) سنة	7,2%	6%	3%
	نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة	17%	-	-
مؤشرات الفقر	نسبة السكان دون خط الفقر	31,7%	17%	10%
	معدل انتشار نقص التغذية	2,5%	12%	0,3
	معدل انتشار سوء التغذية وزنا	6,1%	5,3%	5,2%
	معدل توقف النمو الجسماني طولا	12,3%	5,3%	4%
مؤشرات الأمن المجتمعي	جرائم القتل لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان	9,9%	-	-
	السكان الذين يشعرون بالأمان بمفردهم ليلا في المدينة (%)	60,4%	3%،76	7%،82
	عدد الضحايا الاتجار بالبشر لكل ١٠٠ ألف نسمة بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال	(١٠٨٦)إجمالي الذكور البالغين. (٢٥٦) الإناث البالغات (٤٨)الذكور الأحداث.(١٠٩) الإناث الإحداث.	9188	320
	معدل الجريمة	65%	55%	25%

المصدر: ١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية ، بيانات غير منشورة. ٢- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء الأنبار ، بيانات غير منشورة.

البطالة للبالغين مما اجبر الأطفال على العمل للحصول على دخل يؤمن احتياجات الأسرة ، أما مؤشر نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة فقد تعذر الحصول على البيانات على مستوى المحافظ ومدينة العامرية ، وبهذا فان نسبة الانجاز المحلي لعام

٢٠٢٣للهدف ٨(العمل اللائق والنمو الاقتصادي) ومن ضمنها الفقر والبطالة من أهداف التنمية المستدامة في محافظة الأنبار ومنطقة الدراسة هي (٠،١١٣) أي ١٠ على مستوى محافظات العراق ، أما بخصوص مؤشر الفقر فيشر الجدول أعلاه أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغت (٣١،٧%) في العراق ،أما في محافظة الأنبار فقد بلغت النسبة (١٧%) ، وفي مدينة العامرية بلغت (١٠%) وهذا يرجع إلى الأزمات التي شهدها العراق عامة ومنطقة الدراسة خاصة إذ تعرضت إلى حروب نتج عنها تدهور أمني لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ وصولا إلى أحداث عام ٢٠١٤ وسقوط معظم مدن محافظة الأنبار بيد المجاميع المسلحة باستثناء مدينة العامرية، مما زاد من العاطلين عن العمل ، وحلت أزمة جديدة وهي أزمة كورونا مما أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر بعد التوقف عن العمل من جراء فرض الحظر الشامل مما اثر في دخل الأسرة وبالتالي تفاقمت مشكلة الفر الحضري في مدينة العامرية .أما معدل انتشار سوء التغذية ، فقد بلغت النسبة (٦،١%) في العراق ، وفي محافظة الأنبار انخفضت إلى (٥،٣%) أما في مدينة العامرية فتقترب من نسبة المحافظة ؛إذ بلغت (٥،٢%) وهي أعلى من المعيار العالمي المحدد بأقل من (٥،١%) أما بخصوص مؤشر توقف النمو الجسماني طولا فقد بلغ في العراق بنسبة (١٢،٣%) وعلى مستوى محافظة الأنبار فبلغت النسبة (٥،٣%) في حين انخفض هذا المؤشر في مدينة العامرية إذ بلغت نسبته (٤%) ، وأخيرا مؤشرات الأمن المجتمعي ؛ إذ تسعى خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ إلى توفير رؤى عالمية متكاملة وهي قابلة للتطبيق على مستوى الأشخاص وجميع البلدان بما في ذلك الأكثر تقدما .

٦- قطاع النقل.

احتوت مؤشرات النقل مستوى الكفاءة والأمن في تنقل السكان داخل المدينة وحجم التنقلات تبعا لنوع الوسيلة المستخدمة والرحلات والحوادث المرورية ؛ إذ تعد هذه المؤشرات احد أهداف النقل المستدام الذي من شروطه تحقيق التوازن الاقتصادي والبيئي واستخدام الموارد المتجددة وغير المتجددة ، علما إن إحدى أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ضمن غايات الهدف ١١ وهي الغاية ١١-٢ التي تهدف إلى توفير إمكانية وصول الجميع إلى منظومة نقل آمنة وقليلة التكلفة وتحسين السلامة على الطرق مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الين يعيشون في ظروف صعبة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن من اجل توفير بيئة حضرية آمنة .

ومن خلال تحليل الجدول (٩) يظهر أن نسبة السكان الذين تتوفر لديهم وسائل النقل الخاصة بلغت في العراق ٨٨% في حين بلغت في محافظ الأنبار ٧٠% لترتفع إلى ٨٥% في مدينة العامرية وذلك لتحسن الوضع الاقتصادي للسكان .أما نسبة السكان الذين تتوفر لديهم وسائل النقل العام المناسبة وبحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الاحتياجات

الخاصة بلغت (٤١%) على مستوى العراق أما على مستوى محافظة الأنبار فبلغت (١١%) في حين بلغت في مدينة العامرية (٤%) وتكاد تكون منخفضة جدا ، أما بما يخص المسافة المقطوعة إلى وسائل النقل العام فلم تتوفر البيانات على مستوى العراق لدى وزارة التخطيط ، أما بخصوص محافظة الأنبار فبلغت نسبة المسافة المقطوعة (٤١٨)م أما في مدينة العامرية بلغت النسبة (٢١٠) م .

الجدول (٩)

واقع مؤشرات قطاع النقل على مستوى العراق ومحافظة الأنبار ومدينة العامرية لعام ٢٠٢٣

مؤشر إمكانية النقل الحضري	العراق	الأنبار	العامرية
نسبة السكان الذين تتوفر لديهم وسائل نقل خاصة	88%	70%	85%
نسبة السكان الذين توفر لديهم وسائل النقل العام المناسبة بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	41%	11%	4%
المسافة المقطوعة إلى وسائل النقل العام	-	418	210

المصدر: ١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية ، بيانات غير منشورة . ٢- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء الأنبار ، بيانات غير منشورة.

المبحث الثالث

الأهمية النسبية لمؤشرات التنمية الحضرية في مدينة العامرية.

أصبحت مسالة استدامة المناطق الحضرية مسالة عالمية عندما اخذ المجتمع الدولي ينادي بحل المشاكل التي تعاني منها ، إلا أن هذا لا يكفي بدون المشاركة الشعبية أو من يمثلهم في تحديد أو صياغة أهداف خطة التنمية الحضرية الموجهة لتحسين أوضاعهم(الدليمي ، آلاء هاشم كربول ، ٢٠٢٢) ولما كانت هذه المشاركة تعني التحسين المستمر لشروط حياة السكان ارتأينا في هذا المبحث إعطاء دور لمجموعة من الخبراء المختصين في التنمية الحضرية المستدامة وبمختلف الاختصاصات لتبيين الأهمية النسبية لمؤشرات التنمية الحضرية في مدينة العامرية ولكل القطاعات ، ومدى أهميتها في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة ومن خلال الآتي :

١- الأهمية النسبية لمؤشرات قطاع الإسكان .

من خلال تحليل بيانات الجدول (١٠) تبين إن أكثر المؤشرات أهمية بالنسبة لقطاع الإسكان مؤشر .

الجدول (١٠)

الإحصاءات الوصفية لنتائج المستجوبين لمؤشرات قطاع الإسكان

ت	المؤشرات	التكرار	وزن التقييم*					الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الرتبة
		%	1	2	3	4	5			
1	نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستقرات غير رسمية أو مساكن غير لائقة	ك	-	3	7	10	12	4,23	14,1	3
		%	-	10	23	33,3	40			
2	أنواع السكن	ك	2	3	10	12	3	3,37	11,2	8
		%	6,7	10	33,3	40	10			
3	حيازة السكن	ك	1	2	15	5	7	3,50	11,7	7
		%	3	6,7	50	17	23,3			
4	نصيب الفرد من مساحة المسكن	ك	-	1	3	21	5	4	13,3	4
		%	-	3,3	10	70	17			
5	الكثافة السكانية	ك	-	-	3	3	24	4,70	15,7	1

ت	المؤشرات	التكرار	وزن التقييم*					الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الرتبة
		%	1	2	3	4	5			
	الإجمالية	%	-	-	10	10	80			
6	عدد الأشخاص في الغرفة	ك	1	3	6	15	5	3,67	12,2	6
		%	3	10	20	50	17			
7	نسبة الإيجار من ملك الصرف	ك	2	6	12	4	6	3,2	10,7	9
		%	7	20	40	13	20			
8	نسبة الدعم المالي المخصص المقدم إلى اقل البلدان نموا لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد المحلية	ك	2	4	5	9	10	3,70	12,3	5
		%	6,7	13,3	17	20	33,3			
9	عدد أحياء العشوائيات نسبة إلى مجمل أحياء المدينة	ك	-	3	4	6		4,53	25,1	2
		%	-	10	13,3	26,6	16,7			

المصدر : تحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامج Excel. *- يمثل وزن التقييم: ١ (الأقل أهمية) ٢ (اقل أهمية) ٣(مهم) ٤(مهم جدا) ٥(الأكثر أهمية)

الكثافة السكانية الإجمالية الذي جاء بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤،٧٠) وبأهمية نسبية بلغت (١٥،٧) ثم جاء بالمرتبة الثانية حسب رأي الخبراء مؤشر عدد أحياء العشوائيات نسبة إلى مجمل أحياء المنطقة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ (٤،٥٣) وبأهمية نسبية بلغت (١٥،١%) أما المرتبة الثالثة فجاءت من نصيب مؤشر نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مساكن غير لائقة على اعتبار هذه المؤشرات حلقة مترابطة وعلاقة سببية ، فحدوث مشكلة السكن وانتشار العشوائيات ما هو إلا نتيجة الاكتظاظ السكاني والنمو السريع الذي يولد ضغط كبير على الرقعة الحضرية المأهولة بالتالي ستولد نتائج تعيق عمل التنمية المستدامة من خلال سوء توزيع استعمالات الأرض وضعف الإدارة الحضرية في المدينة من خلال توسعها الأفقي وبشكل غير متتابع أو تدريجي . أن هذه

الإجراءات البلدية لها مساوئ أكثر من محاسنها منها تغيير جنس الأرض فضلا عن المضاربة بأسعار الأراضي من قبل السماسرة والتجار التي ستعكس على أثمان الأراضي في المركز وكذلك صعوبة وصول خدمات البنى التحتية لها في المستقبل القريب ، فاغلب المواطنين تملكوا قطع أراضي سكنية ولكن لم تعالج مشكلة السكن ، في حين جاء بالمرتبة الرابعة مؤشر نصيب الفرد من مساحة المسكن بمتوسط حسابي بلغ (٤،٠٠) وبأهمية نسبية بلغت (١٣،٣%) لان معرفة نصيب الفرد من المسكن هو ضمان السكن اللائق لشرائح مجتمع المدينة ، ثم يأتي بعده مؤشر نسبة الدعم المالي المخصص لتشييد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد المحلية بمتوسط بلغ (٣،٧٠) وبأهمية نسبية بلغت (١٢،٣%) ثم تليها بقية المؤشرات التي تم التوصل إليها من الاستبانة .

٢- الأهمية النسبية لمؤشرات قطاع الإدارة البيئية

يتبين من خلال تحليل الجدول(١١) الذي يحتوي على عشر مؤشرات من مؤشرات قطاع الإدارة البيئية

الجدول(١١)

الإحصاءات الوصفية لنتائج المستجوبين لمؤشرات قطاع الإدارة البيئية

ت	المؤشرات	التكرار	وزن التقييم					المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	المرتبة
		النسبة %	1	2	3	4	5			
1	نسبة المياه المعالجة	ك	-	3	4	8	15	4,17	13,9	7
		%	-	10	13	26,6	50			
2	إنتاج النفايات الصلبة لكل شخص	ك	-	1	8	16	5	3,83	12,8	8
		%		3,3	26,6	53,3	١٦و٦			
3	كمية النفايات التي تولدها المدينة التي تجمع بانتظام ويجري تفريغها على نحو كاف من مجموع النفايات الصلبة للمدينة	ك	-	-	1	5	24	4,77	15,9	1
		%	-	-	3,3	16,6	80			

ت	المؤشرات	التكرار	وزن التقييم					المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	المرتبة
		النسبة %	1	2	3	4	5			
4	نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المعالجة بحسب نوع المعالجة	ك	4	6	2	8	10	3,47	11,6	9
		%	13,3	20	6,7	26,6	33,3			
5	نسب وسائل التخلص من النفايات الصلبة	ك	5	7	2	11	5	3,13	10,4	11
		%	16,7	23,3	6,6	36,6	16,6			
6	خدمات البلدية (النفايات الصلبة الشوارع المحلية – المتنزهات) الخدمات المحيطة بالمسكن	ك	-	-	2	7	21	4,63	15,4	3
		%	-	-	6,7	23,2	70			
7	عند مواقع القمامة غير المرخصة في المدينة إلى عدد المواقع المرخصة	ك	1	1	3	9	16	4,27	14,2	6
		%	3,3	3,3	10	40	43,3			
8	عدد معامل التدوير	ك	-	-	3	4	23	4,67	15,6	2
		%	-	-	10	13,3	76,6			
9	مساحة التلوث البصري الناتج عن تراكم النفايات للمساحة الكلية للمدينة	ك	-	1	19	6	4	3,43	11,4	10
		%	-	3,3	63,3	20	13			
10	نسبة النفايات المتراكمة على	ك	-	3	4	3	20	4,33	14,4	5
		%	-	10	13,3	10	66,6			

ت	المؤشرات	التكرار	وزن التقييم					المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	المرتبة
		النسبة %	1	2	3	4	5			
	الواجهة المائية									
11	مؤشرات التلوث الهوائي والمائي والضوضائي والبصري	ك	1	-	4	7	18	4,37	14,6	4
		%	3,3	-	13,3	23,3	60			

المصدر: تحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامج Excel .

بان المؤشر الأكثر أهمية بالنسبة لإدارة البيئية المستدامة في مدينة العامرية هو مؤشر كمية النفايات إلي تولدها المدينة التي تجمع بانتظام ويجري تفريغها على نحو كاف الذي تبوأ المرتبة الأولى باستحواذه على متوسط حسابي بلغ (٤،٧٧) وبأهمية نسبية بلغت (١٥،٩%) ، أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب مؤشر عدد معامل إعادة التدوير بمتوسط حسابي بلغ (٤،٦٧) وبأهمية نسبية بلغت (١٥،٦%) في حين جاء بالمرتبة الثالثة مؤشر خدمات البلدية (النفايات الصلبة – الشوارع المحلية – المتنزهات) بمتوسط حسابي بلغ (٤،٦٤) وبأهمية نسبية بلغت (١٥،٤%) على اعتبار أن عملية جمع النفايات وتفريغها بشكل منتظم ومن ثم تدويرها يعد من الوسائل الحديثة في إدارة البيئة الحضرية السليمة التي دأبت إلى تقليل آثارها الضارة ، فضلا عن ما تحققه من فوائد اقتصادية واجتماعية ،في حين تبوأ مؤشر التلوث الهوائي والمائي والضوضائي و البصري المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (٤،٣٧) وبأهمية نسبية بلغت (١٤،٦%) وتبوأت المرتبة الخامسة النفايات المتراكمة على الواجهات المائية بمتوسط حسابي بلغ (٤،٣٣) وبأهمية نسبية بلغت (١٤،٤%) وجاء بالمرتبة السادسة مؤشر عدد مواقع القمامة غير المرخصة في المدينة إلى عدد المواقع المرخصة ونسبة المياه المعالجة في المرتبة السابعة في حين جاء في المرتبة الثامنة مؤشر نتاج النفايات الصلبة لكل شخص باعتباره الأقل أهمية من المؤشرات السابقة وتلاه بقية المؤشرات الأخرى .

٣- الأهمية النسبية لمؤشرات قطاع الخدمات العامة .

تضمن هذا القطاع ١٩ مؤشر التي تم تبيان أهميتها النسبية من خلال التعامل معها إحصائيا وفق آراء الخبراء المستجوبين ، فمن خلال تحليل نتائج الجدول (١٢) يتبين أن مؤشر نسبة التغير في مساحة الأرض المفتوحة والخضراء في المدينة تبوأ المرتبة الأولى عندما سجل متوسط حسابي بلغ (٤،٧٧) وبأهمية نسبية بلغت (١٥،٩%) وجاء بالمرتبة

الثانية مؤشر تغطية توافر الخدمات الصحية الأساسية المعرفة باعتبارها متوسط التغطية التي توفر الخدمات الأساسية المستندة إلى الإجراءات الكاشفة التي تشمل الصحة الإنجابية والمواليد الجدد والأطفال والأمراض السارية والأمراض غير السارية والقدرة على توفر الخدمات وإمكانية الوصول إليها من قبل السكان عموما والأشد حرمانا بمتوسط حسابي بلغ (٤،٦٧) وأهمية نسبية بلغت (١٥،٦%)لأهميته في تحقيق التنمية الحضرية لاسيما قطاع الخدمات الصحية من حيث كفاءتها وكفايتها وسهولة الوصول إليها لأن الصحة الجيدة من أولويات التنمية المستدامة على اعتبار إن الأشخاص الذين يتمتعون بصحة جيدة لهم أهمية كبيرة في إبقاء المجتمعات في حين حقق المرتبة الثالثة مؤشر نصيب الفرد من أسرة المستشفيات بمتوسط حسابي بلغ (٤،٥٧) وبأهمية نسبية بلغت (١٥،٢%) ، ثم تلتها بقية المؤشرات الأخرى .

الجدول(١٢)

الإحصاءات الوصفية لنتائج المستجوبين لمؤشرات قطاع الخدمات العامة

ت	المؤشرات	التكرار النسبة	وزن التقييم					المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	المرتبة
			1	2	3	4	5			
1	نصيب الفرد من أسرة المستشفيات	ك	-	-	3	7	20	4,57	15,2	3
		%	-	-	10	23,3	66,6			
2	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	ك	2	4	7	5	12	3,7	12,2	12
		%	6,7	13,3	23,3	16,6	40			
3	توقع الميلاد الحي (الحياة عند الميلاد) حسب الجنس	ك	1	2	14	10	3	3,4	11,3	14
		%	3,3	6,6	46,6	33,3	10			
4	معدل كثافة الأخصائيين وتوزيعهم	ك	-	1	2	22	5	4,03	13,4	8
		%	-	3,3	6,7	73,3	16,6			
5	تغطية توافر الخدمات الصحية الأساسية المعرفة باعتبارها متوسط	ك	-	1	2	3	24	4,67	15,6	2
		%	-	3,3	6,7	10	80			

ت	المؤشرات	التكرار النسبة	وزن التقييم 1	2	3	4	5	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	المرتبة
	التغطية التي توفر الخدمات الأساسية المستندة إلى الإجراءات الكاشفة التي تشمل الصحة الإنجابية والمواليد الجدد والأمراض السارية وغير سارية والقدرة على توفير الخدمات وإمكانية الوصول إليها من السكان عموما والأشد حرمانا خصوصا									
6	نسبة الأطفال دون الخامسة الذين هم ماضون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعليم والرفاء النفسي والاجتماعي بحسب الجنس	ك	3	-	3	5	19	4,22	14,1	7
		%	10	-	10	16,6	63,3			
7	معدلات الأمية في التعليم نسبة إلى الحاصلين الشهادة	ك	-	1	3	5	21	4,53	15,1	4
		%	-	3,3	10	16,6	70			

ت	المؤشرات	التكرار النسبة	وزن التقييم					المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	المرتبة
			1	2	3	4	5			
	الثانوية									
8	معدل التسرب في المرحلة الابتدائية والثانوية والجامعة	ك	2	4	6	12	6	3,53	11,8	11
		%	6,7	13,3	20	40	30			
9	معايير معدلات عدد طلاب/معلم/الابتدائية ، عدد طلاب /مدرس / ثانوية ، عدد طلاب / أستاذ جامعي	ك	-	1	3	21	5	4	13,3	9
		%	-	3,3	10	72	16,6			
10	برامج تعليمية معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين	ك	1	-	6	19	3	3,68	12,2	12
		%	3,3	-	20	63,3	10			
11	عدد المدارس ذات البيئة الجيدة	ك	1	2	3	3	21	4,37	14,6	6
		%	3,3	6,7	10	10	70			
12	نسبة المساحات الخضراء والمفتوحة إلى معدل عدد السكان بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة	ك	-	2	3	4	21	4,47	14,9	5
		%	-	6,7	10	13,3	70			
13	نسبة المساحات المحفوظة / الخزانات الممرات	ك	2	-	15	11	2	3,37	11,2	15
		%	6,7	-	50	36,6	6,6			

ت	المؤشرات	التكرار النسبة	وزن التقييم					المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	المرتبة
			1	2	3	4	5			
	المائية / المتنزهات فيما يتعلق بإجمالي مساحة الأرض									
14	نسبة مساحة استعمال المناطق الخضراء من ضمن استعمالات الأرض بالمدينة	ك	-	2	3	3	22	4,27	14,6	6
		%	-	6,7	10	10	73,3			
15	نسبة الأشجار في المدينة حسب المساحة وحجم السكان	ك	3	-	6	5	16	4,02	13,4	8
		%	10	-	20	16,6	53,3			
16	نسبة التغير في مساحة الأراضي المفتوحة والخضراء داخل المدينة	ك	-	-	1	5	24	4,77	15,9	1
		%	-	-	3,3	16,6	80			
17	عدد المتنزهات في عموم المدينة	ك	-	1	2	23	4	4	13,3	9
		%	-	3,3	6,7	76,6	13,3			
18	وجود المنتديات والنوادي الثقافية	ك	1	2	4	20	4	3,9	13	10
		%	3,3	6,7	13,3	66,7	13,3			
19	وجود المسارح	ك	-	3	5	15	7	3.38	12,9	11
		%	-	10	16,6	50	23,3			

المصدر: تحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامج Excel

٤- الأهمية النسبية لمؤشرات قطاع خدمات البنى التحتية .

احتوى هذا القطاع على ١٣ مؤشر من خلال التعامل معها إحصائيا لاستخراج نسبها المئوية والمتوسط الحسابي والأهمية النسبية والرتب لإجاباتك الخبراء والمختصين التي يمكن ملاحظتها في الجدول(١٣) ؛

الجدول(١٣)

الإحصاءات الوصفية لنتائج المستجوبين لمؤشرات قطاع البنى التحتية

ت	المؤشرات	التكرار النسبة %	وزن التقييم					المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	المرتبة
			1	2	3	4	5			
1	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة	ك	-	1	1	4	24	4,7	15,7	1
		%	-	3,3	3,3	13,3	80			
2	حجم الضغط الذي تتعرض له المياه سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة	ك	-	1	3	20	6	4,03	13,4	7
		%	-	3,3	10	66,6	20			
3	التغير في كفاءة استخدام المياه على فترة من الزمن	ك	1	1	3	5	2	4,40	14,7	4
		%	3,3	3,3	10	16,7	66,6			
4	عدد محطات التصفية وكفاءتها وكفايتها للسكان	ك	-	2	4	8	16	4,27	14,2	6
		%	-	6,7	13,3	26,6	53,3			
5	معدل الحرمان لمؤشر خدمات الماء الصالح للشرب	ك	-	-	3	4	23	4,67	15,6	2
		%	-		10	13,3	76,6			
6	نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء	ك	-		4	7	19	4,5	15	3
		%	-		13,3	23,3	63,3			
7	حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة	ك	2	4	6	12	6	3,53	11,8	10
		%	6,7	13,3	20	40	20			

ت	المؤشرات	التكرار النسبة %	وزن التقييم					المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	المرتبة
			1	2	3	4	5			
8	نسبة السكان الذين يعتمدون أساسا على الطاقة المتجددة (النظيفة)	ك	1	1	5	15	6	3,7	12,3	9
		%	3,3	3,3	16,7	50	20			
9	عدد المولدات الأهلية	ك	-		2	4	24	4,73	15,8	1
		%	-		6,7	13,3	80			
10	عدد الأسر بدون خدمة كهرباء	ك	-		3	6	21	4,60	15,3	2
		%	-		10	20	70			
11	نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة وإجراءات تنفيذية راسخة فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي	ك	1	2	4	16	7	3,90	13,1	8
		%	3,3	6,7	13,3	53,3	23,3			
12	نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة	ك	-	2	3	4	21	4,5	14,9	3
		%	-	6,7	10	13,3	70			
13	معدل الحرمان لمؤشر خدمات الصرف الصحي	ك	-	1	2	6	21	4,6	15,2	2
		%	-	3,3	6,7	20	70			
14	نسبة الوحدات الإدارية المحلية لديها شبكات الصرف الصحي	ك	-	3	5	3	19	4,3	14,2	5
		%	-	10	16,7	10	63,3			

المصدر: تحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامج Excel

إذ يبين الجدول بان مؤشر نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة تبوأ المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤،٧) وأهمية نسبية بلغت (١٥،٧%) ليشترك معه في هذه المرتبة مؤشر عدد المولدات الأهلية ، أما المرتبة الثانية فجاءت من نصيب كل من مؤشر عدد الأسر بدون خدمة الكهرباء ومؤشر معدل الحرمان

لخدمات الصرف الصحي بمتوسط حسابي بلغ (٤،٦٧) وبأهمية نسبية بلغت (١٥،٦%) ، في حين جاء بالمرتبة الثالثة مؤشران هما نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء ومؤشر نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة بمتوسط حسابي بلغ (٤،٥) وأهمية نسبية بلغت (١٥%) ، وجاء بالمرتبة الرابعة مؤشر التغير في كفاءة استخدام المياه على فترة من الزمن بمتوسط حسابي بلغ (٤،٤٠) وأهمية نسبية بلغت (١٤،٧%) أما مؤشر نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها شبكات الصرف الصحي فقد تبوأ المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (٤،٣) وأهمية نسبية بلغت (١٤،٢%) والمرتبة السادسة جاءت من نصيب مؤشر عدد محطات التصفية وكفاءتها وكفايتها للسكان عندما حصل على متوسط حسابي بلغ (٤،٢٧) وأهمية نسبية بلغت (١٤،٢%) . أن هذه المؤشرات تمثل جوهر التنمية المستدامة كما أن توفير وتقديم تلك الخدمات تدعم الحد من الفقر والنمو الاقتصادي في المدن عامة ومنطقة الدراسة خاصة .

٥- الأهمية النسبية لمؤشرات القطاعين الاجتماعي والاقتصادي.

شمل هذين القطاعين ثلاثة عشر مؤشرا وتم حساب الأهمية النسبية لكل مؤشر من اعتماد أساليب إحصائية لغرض الوصول إلى مرتبته بعد معرفة التكرارات ونسبها المئوية ومتوسطها الحسابي والتي يعرضها الجدول (١٤) .

إذ يرى الخبراء بان مؤشر نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر بحسب الجنس والعمر الأكثر أهمية في التنمية الحضرية ومعالجة مشاكل مدينة العامرية لهذا قد تبوأ المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤،٦٧) وأهمية نسبية بلغت (١٥،٦%) وجاء بعده في المرتبة الثانية مؤشر الأمن المجتمعي بمتوسط حسابي بلغ (٤،٦) وأهمية نسبية بلغت (١٥،٣%) في حين جاء بالمرتبة الثالثة مؤشر معدل عدد السكان / عدد العاملين بمتوسط حسابي بلغ (٤،٥) وأهمية نسبية بلغت (١٥%) ثم جاء بالمرتبة الرابعة مؤشر عدد المنشآت الصناعية حسب نوعها وحجمها، أما المرتبة الخامسة فجاءت من نصيب مؤشر معدلات الجريمة بمتوسط حسابي بلغ (٤،٣٣) .

الجدول (١٤)

الإحصاءات الوصفية لنتائج المستجوبين لمؤشرات القطاعين الاجتماعي والاقتصادي

ت	المؤشرات	التكرار النسبة %	وزن التقييم					المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	المرتبة
			1	2	3	4	5			
1	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر بحسب الجنس والعمر	ك	-	-	2	6	22	4,67	15,6	1
		%	-	-	6,7	20	73,3			
2	نسبة السكان الذين يعيشون في اسر يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية	ك	-	2	6	17	5	3,83	12,8	9
		%	-	6,7	20	56,7	16,7			
3	نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية ومشاكل القطاع الخاص	ك	1	1	15	6	7	3,56	11,9	10
		%	3,3	3,3	50	20	23,3			
4	مؤشر الاستثمار والقطاع الخاص	ك	-	1	4	20	5	4	13,2	7
		%	-	3,3	12,3	66,7	16,7			

ت	المؤشرات	التكرار النسبة %	وزن التقييم					المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	المرتبة
			1	2	3	4	5			
5	معدلات الجريمة	ك	-	1	5	7	17	4,33	14,4	5
		%	-	3,3	16,7	23,3	56,7			
6	عدد لمنشئات الصناعية حسب نوعيتها وحجمها	ك	-	-	3	6	19	4,4	14,7	4
		%	-	-	10	20	63,3			
7	العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة	ك	2	2	8	7	9	3,5	11,7	11
		%	6,7	6,7	26,6	23,3	30			
8	مؤشرات قياس الفقر الحضري والبطالة	ك	1	1	4	4	18	4,17	13,9	6
		%	3,3	3,3	13,3	12,3	60			
9	معدل الإعالة عدد السكان / عدد العاملين	ك	-	-	5	5	20	4,5	15	3
		%	-	-	16.7	16,7	66,7			
10	تحقيق المساواة بين الجنسين	ك	-	1	19	2	7	3,4	11,3	12
		%	-	3,3	63,3	6,7	23,3			
11	مؤشر الإعالة السنوية	ك	1	5	3	10	11	3,90	12	8
		%	3,3	16,7	10	33,3	26,7			
12	مؤشر الأمن المجتمعي	ك	-	-	3	6	21	4,6	15,3	2
		%	-	-	10	20	70			
13	مؤشر وفرة الإضاءة الليلية	ك	-	3	4	8	15	4,17	13,9	7
		%	-	10	13	26,6	50			

المصدر: تحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامج Excel

وأهمية نسبية بلغت (١٤،٤%) وتبوأ المرتبة السادسة مؤشر قياس الفقر الحضري والبطالة ثم تليه بقية المؤشرات الأقل أهمية .

٦- الأهمية النسبية لمؤشرات قطاع النقل والمواصلات .

شمل هذا القطاع عشرة مؤشرات تنموية وتم حساب متوسطها الحسابي وأهميتها النسبية من خلال التعامل معها إحصائيا والتي يعرض نتائجها الجدول (١٥) إذ تبين أن مؤشر أطوال الطرق ومساحتها ونوعيتها قد تبوأ المرتبة الثالثة .

جدول (١٥)

الإحصاءات الوصفية لنتائج المستجوبين لمؤشرات قطاع النقل وطرق المواصلات

ت	المؤشرات	التكرار النسبة %	وزن التقييم					المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	المرتبة
			1	2	3	4	5			
1	نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة	ك	-	1	3	3	23	4,6	15,3	3
		%	-	3,3	10	10	76,6			
2	متوسط زمن الرحلة / الكلفة	ك	1	2	4	15	8	3,9	13	9
		%	3,3	6,7	12,3	50	26,7			
3	نسبة الإنفاق السنوي على الطرق لكل شخص بالمدينة	ك	1	2	13	5	9	3,63	12,1	10
		%	3,3	6,7	43,3	16,7	30			
4	معدل ملكية السيارات	ك	1	-	5	17	7	3,93	13,1	8
		%	3,3	-	16,7	56,7	23,3			
5	أطوال الطرق ومساحتها ونوعيتها	ك	-	1	2	3	24	4,67	15,6	1
		%	-	3,3	6,7	10	80			
6	نسبة التنوع بوسائط النقل	ك	-	-	10	5	15	4,17	13,9	5
		%	-	-	33,3	16,7	50			

ت	المؤشرات	التكرار النسبة %	وزن التقييم					المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	المرتبة
			1	2	3	4	5			
7	عدد مراتب النقل العام في قطاعات بالمدينة	ك	-	-	3	21	6	13,7	13,7	6
		%	-	-	10	70	20			
8	إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام	ك	-	1	4	5	19	14,3	14,3	4
		%	-	3,3	13,3	16,7	63,3			
9	عدد حافلات النقل العام	ك	1	2	5	16	7	3,97	13,2	7
		%	3,3	6,7	16,7	53,3	23,3			
10	مؤشر الازدحام المروري	ك	-	1	3	4	22	4,63	15,4	2
		%	-	3,3	10	13,3	73,3			

المصدر : تحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامج Excel

الأول بمتوسط حسابي بلغ (٤،٦٧) وأهمية نسبية بلغت (١٥،٦%) وجاء بالمرتبة الثانية مؤشر الازدحامات المرورية بمتوسط حسابي بلغ (٤،٦٤) وأهمية نسبية بلغت (١٥،٦%) أما المرتبة الثالثة كانت من نصيب مؤشر نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة بحسب العمر والجنس والأشخاص من ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي بلع (٤،٦) وأهمية نسبية بلغت (١٥،٣%) وتبوأ مؤشر إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام المرتبة الرابعة من بين مؤشرات قطاع النقل والمواصلات لتأتي بقية المؤشرات الأخرى.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

١- بعد وضع إطار عام لمؤشرات التنمية في مدينة العامرية اتضح هناك فجوة كبيرة جدا عند مقارنتها مع مؤشرات أجندة التنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠ SDGs.

٢- لما كانت المشاركة الجماهيرية أو من يمثلهم جزءا من عملية تحقيق التنمية المستدامة ، لذلك تم استشارة عدد من الخبراء المختصين بالتنمية الحضرية المستدامة وبمختلف الاختصاصات وبعد التعامل مع آرائهم إحصائيا تبين إن الأهمية النسبية لمؤشرات التنمية الحضرية المستدامة في المدينة تباينت بين السلب والإيجاب في تحقيق أجندة التنمية الحضرية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

التوصيات :

١ – تفعيل المشاركة المجتمعية في تبني أفكار جديدة تساعد على تغيير دوري للتحديات والمعوقات التي تواجه المجتمع .

٢ – الاستمرار في تحديث التصميم الأساسي لمدينة العامرية ليضم مناطق جديدة في الجنوب الشرقي والغربي للمدينة وترك التوسع في الشمال الشرقي والغربي لكون الأرض هناك أرض زراعية غنية بالمعادن والمواد العضوية التي تصلح بشكل كبير للإنتاج الزراعي .

٣ – التركيز على قطاع الإسكان والبنى التحتية في مجال التنمية المستدامة وعدم التركيز فقط على الأبنية الخدمية وطرق النقل داخل وخارج المدينة فضلا عن توفير فرص عمل للسكان ليتسنى لهم المشاركة في تحقيق أجندات التنمية المستدامة .

ثبت المصادر

أولاً: المصادر العربية

- بن غضبان ، فؤاد محمد الشريف، التحضر والحضرية ، ط١، دار البازورني ، عمان ، ٢٠١٥.
- بن غضبان ،فؤاد محمد الشريف ، ، جغرافية الخدمات ، المطبعة العربية ، عمان ، ٢٠١٣ .
- الحماقي، أيمن محمد حافظ ، مفهوم مؤشرات التنوع الاجتماعي وأنواعها ومعايير خطوات إعدادها ، مذكرات (غ،م) كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ،٢٠٠٥.
- الحموي ، ياقوت ، معجم البلدان ، المجلد الأول ،ط١ ، مطبعة السعادة ، ١٩٠٦،.
- الدليل الإداري لمحافظة الأنبار ، بيانات غير منشورة .
- الدليمي ،آلاء هاشم كربول الدليمي ، التنمية الحضرية المستدامة ودورها في معالجة مشاكل المدن (مدينتي الرمادي والفلوجة) نموذجا ، أطروحة دكتوراه (غ،م) كلية الآداب ، جامعة الأنبار ، ٢٠٢٢ .
- الدليمي ،محمد دلف احمد جغرافية التنمية ،ط٢ ، دار الفرقان للغات ، سوريا ، ٢٠٠٩ .
- سردار، عبد الرحمن سيف، التنمية المستدامة ، ط١، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٥.
- السهلاني ،سميع جلاب منسي، دراسات في جغرافية الحضر ، ط١ ، مؤسسة دار الصادق للنشر ، ٢٠٢٢ .
- العيساوي ، كاظم جاسم محمد ، ناحية العامرية دراسة في الجغرافية الإقليمية ، رسالة ماجستير (غ،م) كلية التربية ، جامعة الأنبار ، ٢٠٠٧.
- الفهداوي ، سعيد عراك حسين ، التوسع العمراني لمدينة عامرية الفلوجة واتجاهاته المستقبلية ، رسالة ماجستير (غ،م) كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الأنبار ، ٢٠١٧.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- The design center for sustainability, the university of British Colombia 'specification of indicators and selection Methodology for potential community demonstration project' 2009.
- United Nations, preparatory committee for the united conference on Housing and sustainable urban Development, 2016,p2.